



ترقب حذر لتعطيل الهواتف

تونس تطلق آلية لكبح بيع الهواتف في السوق الموازية

قطع الطريق أمام التهريب لدعم السوق الرسمية

أطلقت الحكومة التونسية آلية جديدة للتحديد لتجارة الهواتف المسروقة والمهربة في السوق الموازية، في خطوة لحماية الشركات المحلية التي تدفع الضرائب للدولة في وقت تعاني فيه الإفلاس بسبب استفحال تجارة الهواتف مجهولة المصدر.

وأدى ذلك إلى فقدان العديد من أنواع الهواتف في السوق، ما جعل الدولة تبحث عن نوع من التوازن بالتفكير في هذا المشروع.

وتابع السويسي "تم الإعلان عن هذا المشروع في أواخر العام الماضي، والتجربة موجودة في عدة بلدان، على غرار تركيا ولبنان وجنوب أفريقيا، والدولة أخذت القرار لتكوين سوق رسمي وقوي، فضلا عن معاضدة الجهود الأمنية لمراقبة الهواتف المسروقة والمهربة".

ويكتسي القرار اهتماما بالجانبا والصحي المهم، ويرى السويسي "هناك هواتف تدخل إلى السوق التونسية الموازية ليست أصلية ولا مطابقة للمواصفات وتمثل خطرا لاحتوائها على أمراض سرطانية خطيرة".

وقال مركز الاتصالات والبحوث في وزارة تكنولوجيا الاتصالات، إن خدمة تعطيل عمل الهواتف الجوال المسروقة ستنتقل من خلال منظومة "سجلني"، ويتم التسجيل في منظومة "سجلني" مجانا، فيما تم إقرار الحق في جلب هواتف من الخارج لكل مسافر واحد في كل رحلة، وضمنت العملية أيضا تمكن المصالح الأمنية من وسيلة تقنية للعثور على أي هاتف مسروق تم تسجيله في المنظومة.

وتهدف منظومة "سجلني"، التي سيعين مركز الدراسات والبحوث للاتصالات بالتصريف فيها، إلى حماية الشبكات العمومية، والطيف الترددي، والحفاظ على جودة الخدمات، وتعزيز حماية المستهلك.

ويذكر وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات محمد بوسعيد، وخصصت للنظر في كيفية استغلال خدمات المنظومة.

ويبدو أن تونس قادمة على مرحلة جديدة من الاقتصاد، وهو ما أكدته حديثا بان "في مجال التكنولوجيا علينا أن نبني استراتيجية خاصة في علاقة بالهواتف من الجيل الخامس".

وسبق أن كشف جميل السويج، مدير مركز البحوث والدراسات بوزارة

خالد هديوي
صحافي تونسي



تونس - بدأت تونس أخيرا في تطبيق آلية تشفير عمل الهواتف الجوال المهربة والمسروقة، بهدف قطع السبل أمام تجارة المنتجات التكنولوجية في السوق الموازية، وذلك عبر إرساء منظومة "سجلني" لحماية الشبكات العمومية وتعزيز الأمن المعلوماتي، وجودة الخدمات لحماية المستهلكين والاقتصاد من خطورة الهواتف المهربة.

وحسب البيانات، من المتوقع أن تحل هذه المنظومة نحو 4 ملايين هاتف من الهواتف الجوال القادمة من السوق الموازية المسروقة في تونس خارج الخدمة، ويهدف القرار إلى تسهيل عمل الشركات الرسمية، والحد من منتجات السوق الموازية التي تنعكس على أداء الشركات داخل السوق الرسمية وتسبب في الخسائر، ما أدى إلى إفلاس عدد كبير من هذه الشركات.

وقال مركز الاتصالات والبحوث في وزارة تكنولوجيا الاتصالات، إن خدمة تعطيل عمل الهواتف الجوال المسروقة ستنتقل من خلال منظومة "سجلني"، ويتم التسجيل في منظومة "سجلني" مجانا، فيما تم إقرار الحق في جلب هواتف من الخارج لكل مسافر واحد في كل رحلة، وضمنت العملية أيضا تمكن المصالح الأمنية من وسيلة تقنية للعثور على أي هاتف مسروق تم تسجيله في المنظومة.

وتهدف منظومة "سجلني"، التي سيعين مركز الدراسات والبحوث للاتصالات بالتصريف فيها، إلى حماية الشبكات العمومية، والطيف الترددي، والحفاظ على جودة الخدمات، وتعزيز حماية المستهلك.

ويذكر وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات محمد بوسعيد، وخصصت للنظر في كيفية استغلال خدمات المنظومة.

محمد علي السويسي
الدولة تسعى لتكوين سوق رسمي وقوي وخفض الأسعار

بسام لموشي
الآلية تمكن المشغلين من تحديد صاحب الهاتف المسروق

ويتساءل الكثير عن مدى قدرة الدولة على فرض مثل هذه القرارات ومدى نجاعتها على الاقتصاد الوطني.

وأعتبر المتخصص في تكنولوجيات الاتصال أن الأمر يتعلق بمدى قوة الدولة في فرض النظام في ظل وجود عدة ملفات فساد في مختلف مفاصل الدولة، وإملاك المهربين للمئات من الهواتف الذكية، ويجيب تحديد انعكاسات القرار الآن نظرا لحدائته وإعلانه.

وينتظر من آلية التصدي لتجارة الهواتف في السوق الموازية تحقيق عدة أهداف إيجابية، علاوة على انعكاساتها على الطبقات الضعيفة ونجاعة هذه الخطوة تكنولوجيا، وهو ما أكدته

السويسي الذي اعتبر أن "الهاتف في مرحلة أولى سيباع من قبل المصادر الرسمية".

وتوقع أن كل الإمكانيات المتاحة تقول إن أسعار الهواتف ستخفض في ظل وجود نسبة 19 في المئة من الضريبة على القيمة المضافة.

ويبدو أن تونس قادمة على مرحلة جديدة من الاقتصاد، وهو ما أكدته حديثا بان "في مجال التكنولوجيا علينا أن نبني استراتيجية خاصة في علاقة بالهواتف من الجيل الخامس".

وسبق أن كشف جميل السويج، مدير مركز البحوث والدراسات بوزارة

سوريا تصدر ورقة نقدية جديدة لمواجهة التضخم

محاولة لتغطية عجز الموازنة تعمق انهيار الليرة

ويحسب اقتصاديين، فإن طرح أوراق نقدية جديدة سيعزز من انهيار الليرة السورية، لافتين إلى أن الحكومة تعمل على سد العجز القائم في الموازنة، عبر طرح أوراق نقدية جديدة.

ويشهد الاقتصاد السوري انهيارا كبيرا بفعل الأزمة التي تعيشها البلاد منذ عام 2011، ومتأثرا بالفساد الموجود فيها منذ عشرات الأعوام. ورغم أن الوضع الأمني في البلاد أصبح في السنتين الماضيتين أفضل بكثير مما كان عليه قبل سنوات قليلة، إلا أن الوضع الاقتصادي تراجع بشكل كبير، خاصة في العام 2020 بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، حيث بلغ سعر الدولار 1250 ليرة، فيما بلغ في السوق الموازي 2880 ليرة مقابل ما بين 45 إلى 50 ليرة قبل الحرب.

ويرى خبراء اقتصاديون أن هذه الخطوة من قبل الحكومة السورية تهدف للانجذاب مع الوضع الاقتصادي السيء للبلاد، دون أن تساهم في إيقاف ارتفاع التضخم.

أعلن البنك المركزي السوري عن إصدار ورقة نقدية جديدة، في محاولة لكبح التضخم المرتفع وملاءمة الحاجيات النقدية للسوق، غير أن خبراء يرون أن الخطوة هي حل من الحلول الترقية للحكومة لتغطية عجز الموازنة، وستزيد انهيار الليرة في وقت تكافح فيه سوريا ضغوطا اقتصادية على أكثر من أوجه بسبب فاتورة الوباء والعقوبات الأميركية.

ارتفع نسب التضخم وانهيار الليرة أمام العملات الأجنبية.

ويحسب البنك المركزي، تعرض سعر صرف العملة السورية إلى تدهور مستمر خلال الحرب السورية، وخاصة منذ أواخر عام 2019 نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، حيث بلغ سعر الدولار 1250 ليرة، فيما بلغ في السوق الموازي 2880 ليرة مقابل ما بين 45 إلى 50 ليرة قبل الحرب.

وأوضح أن طرح هذه الورقة النقدية يأتي "لتلبية توقعات احتياجات التداول الفعلية من الأوراق النقدية، وبما يضمن تسهيل المعاملات النقدية وتخفيف تكاليفها ومساهمتها بمواجهة آثار التضخم"، إضافة إلى "تخفيض كثافة التعامل بالأوراق النقدية بسبب ارتفاع الأسعار خلال سنوات الحرب والتخلص التدريجي من الأوراق النقدية التالفة، لاسيما أن الإقتراف قد تزايد خلال الأونة الأخيرة".

وتعد الورقة النقدية الجديدة من فئة الـ 5 آلاف ليرة، الورقة النقدية الثانية التي يتم إصدارها خلال الحرب المستمرة منذ ما يقرب من 10 سنوات في سوريا.

وكان المصرف المركزي السوري قد طبع خلال عام 2017 فئة الـ 5 آلاف ليرة، بعد



خبراء يرون أن الورقة الجديدة تهدف إلى سد عجز الموازنة وهي ستغذي انهيار الليرة

العراق يفاوض صندوق النقد الدولي من أجل قرض عاجل

التقدم بطلب للحصول على مليار دولار أخرى، في شكل تمويل سريع لمساعدة الاقتصادات التي تعاني من أزمة توفيد

والقرض الذي طلبه العراق من الصندوق، أقل بكثير من عجز موازنة 2020، لكنه سيسهم في خفض استنزاف احتياطات النقد الأجنبي للبلاد.

وفي 2020، اقترضت الحكومة العراقية أكثر من 25 مليار دولار من البنك المركزي، لدفع رواتب القطاع العام وتلبية المتطلبات المالية الأخرى.

والشهر الماضي، أعلن العراق عن تحرير جزئي في أسعار الصرف، خفض بموجبه سعر الدينار مقابل النقد الأجنبي في محاولة لتعظيم السيولة بالعملية المحلية، والإيفاء بالتزامات الحكومة، أبرزها فاتورة الرواتب.

ودخل قرار خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، في 20 ديسمبر 2020، حيز التنفيذ، ونص على رفع قيمة الدولار إلى 1470 دينار عراقيا بعد أن كان يعادل 1184 ديناراً.

ويعاني العراق منذ مطلع العام 2020 من أزمة توفير رواتب موظفي الحكومة والمتقاعدين.

وإذا كان العراق غير قادر على الاستمرار في دفع الرواتب، والحد الأدنى

بفداد - قال صندوق النقد الدولي، إن مفاوضات جارية مع السلطات العراقية التي طلبت الحصول على قرض عاجل للإيفاء بالتزاماتها المالية، في موازنة العام الجاري.

وذكر الصندوق في رسالة عبر البريد الإلكتروني، أن العراق طلب تمويل عاجل لأداء التمويل السريع، التي تتيح لأعضاء الصندوق الاستفادة منه دون وجود برنامج إصلاح طويل الأمد.

علي علاوي
نطمح للحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار لدعم الاقتصاد

يأتي ذلك، بعد ساعات من تصريحات لوزير المالية العراقي علي علاوي، في مقابلة مع بلومبرغ، قال فيها إن بلاده دخلت في محادثات مع صندوق النقد الدولي، للحصول على قرض بقيمة 6 مليارات دولار لدعم اقتصاده المتعثر.

ويتوقع العراق، المصنف ك ثاني أكبر منتج في أوبك عجزا في موازنة 2021، يبلغ 71 ترليون دينار (49 مليار دولار).

وقال علاوي لبلومبرغ "بمجرد موافقة البرلمان على خطة الإنفاق، يمكن للعراق

سيولة لا تكفي لتأمين الرواتب



سيولة لا تكفي لتأمين الرواتب